

أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية

دراسة قياسية لحالة الجزائر ما بين 1970- 2007 م

أ / زواوي الحبيب - أستاذ مساعد
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجبلاي ليايس - سيدي بلعباس - الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لإثبات ما إذا كان سعر الصرف وسيلة للسياسة النقدية بقدر ما هو هدف وسيطي لذلك، و ذلك باعتمادها من طرف السلطات النقدية ضمن وسائل سياسة الصرف من خلال عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة قصد بلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية أو ما يعرف بالمربع السحري (توازن الرصيد الخارجي لميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي، استقرار المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى خفض معدلات البطالة).

تناولت النظرية الاقتصادية أثر عملية تخفيض سعر الصرف على المتغيرات النقدية والحقيقية للمربع السحري من خلال أسلوب المرونات كمدخل لهذا التأثير على ميزان المدفوعات، نموذج الاستيعاب بالنسبة للتأثير على الإنتاج و مستوى النمو، منحى فيليبس كمنطلق لتفسير الأثر على معدل البطالة، وأخيرا العامل السعري للتخفيض كأثر على المستوى العام للأسعار قمنا بدراسة قياسية لتخفيض الدينار الجزائري على متغيرات المربع السحري انطلاقا من سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة بين 1970-2006م. وذلك لمحاولة فهم العلاقة السببية بين هذه المتغيرات

فيما بينها ثم مع سعر الصرف حيث استخدمنا إختبار السببية و نماذج تصحيح الخطاء من أجل تقدير نماذج قياسية تشرح هذه العلاقة في المدى الطويل.

- الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، المربع السحري، سعر الصرف، تخفيض العملة، أسلوب المرونات، نموذج الاستيعاب، الأثر السعري، منحني فيليبس، إختبار السببية، نماذج تصحيح الخطاء.

Abstract:

This study aims to prove whether the exchange rate is an instrument of monetary policies as it is an intermediate objective, since it is considered by the monetary authority as an instrument of exchange policies through the devaluation of exchange rate so that to achieve the final objectives of the monetary policies which are known as the squares magic (balance of the outside balance, economic growth, stability of the prices, to reduce the rate unemployment,)

Concerning the effect of the devaluation of the Algerian currency on square magic variables We performed an econometric study of the chronological sets and tried to estimate some illustrative econometric models for this causality in long terms on one adequate enough period between "1970-2006", by the manipulation of the Granger causality test and the errors correction model.

مقدمة:

يعتبر التحكم في بعض المشاكل الاقتصادية ليس بالأمر الهين نظرا لعلاقات التبادل الدولية وارتباط الاقتصاديات بعضها ببعض، مما يجعل رهانات السياسات الاقتصادية في العالم صعبة يسودها الغموض وعدم اليقين، رغم توفرها على وسائل فعالة في التأثير على النشاط الإقتصادي بشقيه النقدي والحقيقي. من بينها السياسة النقدية التي أصبحت اليوم محل دراسات معمقة لما تواجهه من تحديات

فرضتها إفرازات العوامة الاقتصادية، وبذلك أصبح ما يعرف بالمرجع السحري معيارا حقيقيا للنجاعة الاقتصادية في مجال اتخاذ القرار لدى السلطات النقدية.

إن ارتباط الدول من خلال وسائل الدفع وخاصة من خلال سعر الصرف كسلاح في يد الدول القوية وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي حققت مكاسب من جراء استخدام السياسة النقدية حيث عمدت إلى تخفيض أسعار الدولار بعد اتجاه أسعار البترول إلى الزيادة وهذا ما يشهده العالم حاليا. والمعروف أن إنشاء صندوق النقد الدولي هو جزء من اتفاقية "بريتون وودز" الذي أصبح يفرض قيود جريئة على الدول النامية، خاصة التي تعاني عجزا هيكليا في اقتصادياتها، والتي لجأت إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة كخيار حتمي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في ظل غياب شروط نجاح هذه العملية، وبذلك أضحت السياسات النقدية غير فعالة في هذه الدول وهذا ما حاولنا إثباته في دراستنا من خلال التجربة الجزائرية و مقارنتها بالتجارب السابقة في هذا المجال، وهو الشيء الذي تؤكد لغة الأرقام من خلال معرفة تأثير تخفيض الدينار الجزائري على متغيرات المربع السحري⁽¹⁾ توازن الرصيد الخارجي لميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي، استقرار المستوى العام للأسعار، خفض معدلات البطالة). و ذلك بالاعتماد على معطيات البنك الدولي حيث تم تحليل هذه العلاقة وفق ما تمليه النظرية الاقتصادية ثم قياسيا باستخدام إختبار السببية و نماذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية الخاصة بمعطيات الدراسة.

وعليه، فإن هذه الورقة تختص باستعراض ثلاثة محاور أساسية لدراسة أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وذلك انطلاقا من دراسات تجريبية حديثة ما يعطي ميزة نسبية لهذا البحث، حيث جاءت هذه الورقة للإجابة على الإشكال التالي:

- ما مدى تأثير تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية؟ وهل يعتبر سعر الصرف وسيلة بقدر ما هو هدف وسيطي؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية و سعر الصرف.

المحور الثاني: علاقة سعر الصرف بمتغيرات المربع السحري.

المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على المربع السحري.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية و سعر الصرف:

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديث العهد نسبياً، حيث ظهر في أدبيات الاقتصاد في القرن 19م كما رأيناه من خلال المدارس الاقتصادية المختلفة. حيث بدأت تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى (السياسة المالية أوالسياسة التجارية أو سياسة الأسعار أو سياسة الأجور)، للتأثير على متغيرات الأساسية للنشاط الاقتصادي كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل. وإن من أهم التعاريف المختلفة المتفق عليها للسياسة النقدية نذكر مايلي:

المقصود بالسياسة النقدية هو تنظيم كمية النقود المتداولة في المجتمع قصد تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الرامية إلى تحقيق النمو الإقتصادي والقضاء على البطالة، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وإستقرار المستوى العام للأسعار. (ضياء مجيد الموسوي، 2002).

2.1- الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري):

تعتبر أهداف السياسة النقدية بمثابة تكامل لنفس أهداف السياسة الإقتصادية المعبر عنها بالمربع السحري للإقتصادي كالدور kaldor، يمكن تقسيمها إلى صنفين أهداف داخلية تتمثل في رفع مستوى النمو، تخفيض معدل البطالة ومحاربة التضخم، وخارجية تخص تحسين وضعية ميزان المدفوعات. حيث أن كل هذه الأهداف يمكن دراستها على المدى القصير أو الطويل حسب الظروف الإقتصادية، ولهذا يظهر المربع صعب المنال أو التحقيق مرة واحدة في ظل الاختلالات الدورية لكل مرحلة ولذلك لا يمكن التركيز عليها بصفتها أهداف عامة نهائية دون المرور على أهداف وسيطية

نذكر منها: تطور مؤشرات الكتلة النقدية، إستقرار سعر الفائدة، إستقرار سعر الصرف. (Longat & Vanhove, 2001)

1-3. سعر الصرف:

يتضح جليا أن عملية مبادلة عملة نقدية بأخرى يقتضي فارق نسبي بين قيمتين أو بالأحرى ثمن مبادلة عملتين، يطلق عليها بسعر الصرف الذي تقيم به العملة المحلية بالنسبة إلى عملة أجنبية عند القيام بنشاطات إقتصادية خارجية تجارية أو استثمارية. "ومنه سعر الصرف هو القيمة التي تتخذ على أساسها العملة الوطنية سعرا لها مقابل العملات الأجنبية، حيث يمكن ببساطة اعتبار العملة كأى سلعة من السلع الأخرى التي تتخذ سعرا معيناً لها مقيماً بالعملات الأخرى وفقا لتفاعلات قوى العرض والطلب عليها.

- و عليه يعرف سعر الصرف لأي عملة على أنه قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية.

1-3-1. أدوات سياسة سعر الصرف: تعتبر عملية التخفيض للقيمة الخارجية

للعلمة من السياسات المهمة ضمن برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي بالنسبة للدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها مما دفع لإعادة جدولة الديون الخارجية لهذه الدول، النتائج الاقتصادية لتغير سعر صرف العملة معقدة بسبب صعوبة تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، بالنسبة للتيار الاقتصادي التقليدي يمكن أن يكون لعملية التخفيض أثر توسعي للإقتصاد إذا كانت هناك موارد غير مستخدمة، في حالة التوظيف الكامل يكون هناك ارتفاع في الأسعار كأثر مباشر لعملية التخفيض وفقا لأبحاث كل من Krugman و Taylor سنة 1978م .

تعتبر جميع إقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض بشكل يجعل من السياسات النقدية والموازنة التي يتم تبنيها وتطبيقها في دول معينة تؤثر على الإنجاز

الاقتصادي للدول الأخرى كذلك يضاف إلى هذه قضية إختلاف التوجهات فيما يخص السياسات الإقتصادية لكل دولة على حدا، خاصة في حالة تبني البعض منها مبدأ الحماية والتي تقلل من آفاق التعاون في ميدان التجارة الدولية، كما أن مجال السياسة الإقتصادية الدولية الكلية يتطلب التركيز على أمور هامة خاصة ما يتعلق بسياسات سعر الصرف، ومن أجل معرفة الآثار المحتملة لسياسة سعر الصرف فإنه من الأحسن التفرقة بين التغيرات في أسعار الصرف الاسمية والتغيرات في أسعار الصرف الحقيقية، فالتغير في سعر الصرف الاسمي بين عمليتي دولتين ناتج عن تغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي الذي يسود في السوق، أما التغير في سعر الصرف الحقيقي فيمثل التغير في سعر الاسمي للصرف معدلا بالفروقات التي تحدث في معدلات التضخم بين البلدين، وفي آخر المطاف فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تكسب منتوجات إحدى الدولتين ميزة تنافسية في مجال التصدير والاستيراد. (غازي، 2001). ومن أهم أدوات هذه السياسة نذكر:

1-3-2. سياسة تخفيض سعر الصرف: يعتبر تخفيض قيمة العملة إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية بموافقة صندوق النقد الدولي كما نصت عليه اتفاقية بروتن وودز سنة 1944م بالتحديد في المادة الرابعة من ميثاقه والذي ينص على أنه: "إذا كانت دولة ما تعاني من اختلال أساسي هيكلي في ميزان مدفوعاتها، فبإمكانها أن تقترح تغيير في سعر صرفها"، وذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي، ويمكن أن نفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة⁽²⁾ "Dévaluation" وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة وبمعنى آخر تغيير تعريف العملة وذلك بتخفيضها بالنسبة لقاعدة الذهب، لحقوق السحب الخاصة و بالتالي بالنسبة لكل العملات الأجنبية.

أما تبخيس قيمة العملة "Dépréciation" فهي حالة طبيعية تلقائية نتيجة لظروف إقتصادية معينة كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة في عرض العملة في السوق الصرف الأجنبي (صفوت عبد السلام، 2000).

1-3-3. مفهوم تخفيض سعر الصرف: يقصد بالتخفيض التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية من أجل الوفاء بأهداف معينة تدخل ضمن السياسة الإقتصادية المتبعة من أجل معالجة وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد.

إن عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة هو بمثابة زيادة في سعر الصرف، ما يعني رفع سعر العملة المخفضة بالنسبة للعملات الأجنبية، فإذا كان لدينا: $1\$ = 5 DA$ وقمنا بتخفيض قيمة الدينار بـ 10%، يصبح لدينا سعر الصرف الجديد: $1\$ = 5.5 DA$.

كما أن القدرة على تخفيض القيمة الإسمية للعملة تولد انخفاض حقيقي لسعر الصرف الذي يتبع بمستوى تضخم التابع لتغيرات تعادل القوة الشرائية، بالإضافة إلى أن تواصل ارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يدل على فعالية عملية التخفيض، ويستعمل غالبا مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (TCER) ⁽³⁾ لقياس فعالية التخفيض عن طريق النسبة المئوية بين تغير سعر الصرف الفعلي الإسمي و ما ينتج عنه من تغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي. (Sylvie COSTE, 1999).

المحور الثاني: علاقة سعر الصرف بتغيرات المربع السحري:

1-4. أثر تخفيض سعر الصرف على المربع السحري:

ترتكز صياغة المؤسسات النقدية الدولية التي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في اقتصادياتها إلى تخفيض قيمة العملة لإحداث التوازن في موازين مدفوعاتها على عدة مرتكزات من بينها مبدأ نظرية أسلوب المرونات. وأسلوب المرونات هو أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي، التي تتضمن أيضا أسلوب الاستيعاب "Absorption" الذي يركز أساسا على دور السياسة المالية

والأسلوب النقدي الذي يركز أساسا على العرض و الطلب المرتبط بالكتلة النقدية، وسنحاول فيما يلي، التطرق الى أسلوب المرونات باعتباره يركز على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات، بالاضافة إلى تفسير أثر التخفيض على التضخم واستقرار الأسعار وعلاقته بمعدل البطالة، وأخيرا تحقيق نمو الناتج المحلي الخام، ونظرا للضبابية التي تسود العلاقة بين تخفيض سعر الصرف و أهداف السياسة النقدية حاولنا إعطائها بعدا نظريا ثم الاستفادة من الدراسات التجريبية في هذا المجال.

1-4-1. مدخل أسلوب المرونات كأثر للتخفيض على الميزان التجاري: تدور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات و الواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية وأهميتهما في توجيه ميزان المدفوعات. ظهر هذا الأسلوب خلال فترة ثلاثينات ق20 وينسب إلى روبنسون Robinson و قد تدعم بما يسمى بشرط مارشال-ليرنر Marshal-Lerner.

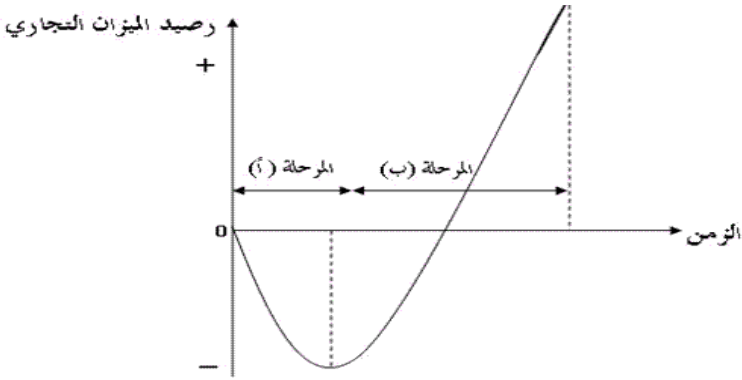
♦ تشكل المنحنى (J):

- ويمكننا تفسير أثر التخفيض بتشكل منحنى (J) كما يلي:

مع العلم أن لعملية تخفيض سعر القيمة الخارجية للعملة الوطنية عاملين أساسيين، العامل السعري " effet prix "، والعامل الكمي " effet-quantité ". وبالتالي عند القيام بالتخفيض يبرز دور المرونات في تفسير الأثر السعري، وذلك بتغير أسعار الصادرات والواردات بحيث تصبح أسعار الواردات بعد التخفيض مرتفعة مقومة بالعملة الوطنية، بينما تعرف قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية انخفاضاً، وهكذا يتم التصدير بأقل الأسعار و الإستيراد بأسعار مرتفعة مما يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري في المرحلة (أ) في المنحنى (J)، كون الإنتاج المحلي يعتمد على المواد الأولية المستوردة. (أوموتوند، 1987)

أما فيما يخص العامل الكمي، فإن الطلب على السلع المستوردة يقل نظرا لارتفاع أسعارها بعد التخفيض، بالمقابل يرتفع الطلب على السلع المحلية من الشركاء الأجبيين للتصدير نظرا لانخفاضها في الأسواق الأجنبية، وهكذا تقوم الدولة بالتصدير أكثر مما تستورد، مما يساعد على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري في المرحلة (ب) في المنحنى (J).

أثر التخفيض على ميزان المدفوعات - منحنى J



يعتبر شرط مارشال- ليرنر شرطا كافي لكي يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية تحسن في ميزان مدفوعات الدولة لذا يعرف هذا الشرط بأنه الشرط الكافي لاستقرار ميزان المدفوعات. و يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن مستقر عند إتباع نظام الصرف المتغير و هذه هي الحجة العملية من وراء القول بضرورة تخفيض سعر العملة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

1-4-2 نموذج الاستيعاب كمدخل لأثر التخفيض على الدخل الوطني: يمكن الاستعانة بمنهج الاستيعاب⁽⁴⁾ "Absorption" في تفسير أثر التخفيض على الدخل، حيث يركز هذا النموذج على الميزان التجاري (سوق السلع) ويهمل كلا من سوق النقود وتدفقات رأس المال، وهو بذلك يتشابه مع منهج

المرونة، ويعتبر منهج الاستيعاب منهجا للتحليل الاقتصادي العام القائم على الأفكار الكينزية.

تعكس معادلة الفرق بين الدخل الوطني (B) والاستيعاب الكلي (A) إمكانية تحقق حالات ثلاثة هي:

○ **الأولى:** إذا كان الدخل الوطني أكبر من الاستيعاب الكلي ($Y > A$) فإن رصيد الميزان التجاري سوف يكون موجبا ($B > 0$)، بمعنى وجود فائض في الميزان التجاري.

○ **الثانية:** إذا كان الدخل الوطني أقل من الاستيعاب الوطني ($Y < A$)، فإن رصيد الميزان التجاري سوف يكون سالبا ($B < 0$)، بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري.

○ **الثالثة:** إذا كان الدخل الوطني يساوي الاستيعاب الكلي ($Y = A$)، فإن رصيد الميزان التجاري سوف يساوي صفر ($B = 0$)، بمعنى أن الميزان التجاري يشهد حالة توازن". (نشأت نبيل، 2006)

يسجل الميزان التجاري عجزا في الحالة الثانية، تخفيض سعر الصرف العملة يؤدي إلى سلسلتين من الآثار: آثار على الدخل و آثار على الامتصاص. والدمج بين هذه الآثار يسمح بقياس الأثر الإجمالي لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات. وبالتالي يمكن صياغة التغير في رصيد الميزان التجاري على الشكل التالي:

(وسام، 2001)

$$\Delta B = \Delta Y - \Delta A$$

ومن الدراسات التي أثبتت تأثير عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة على معدل النمو نذكر مايلي:

- الاستنتاجات التي أتى بها كل من: "Gylfason" و "Radetzki" سنة 1990م من خلال النموذج الكينزي فيما يخص مستوى الأجور كقناة إبلاغ لتغيرات سعر

الصرف، ولا يمكن إهمال الأعمال التي قام بها "Khan" و"Knight" سنة 1985م التي أثبتت أن تخفيض العملة بنسبة 10% تؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الخام بنسبة 1.1%، ونضيف أنه إنطلاقاً من نموذج إقتصادي جد مبسط أثبتت دراسة قام بها "Kamas" سنة 1992م أشارت إلى أثر عملية التخفيض على مستوى الأجور بالارتفاع وضعف مرونة الإحلال ما بين الصادرات والقيمة المضافة.

- بالاستعانة بنموذج "Taylor و Krugman" سنة 1978م أظهر "Kamin" سنة 1995م دور السوق الموازي للصرف في تخفيف الأثر السلبي لعملية التخفيض الاسمي للعملة. ومن أجل فحص أثر تخفيض الفرنك (CFA) لـ"كوتفوار" بنسبة 50% على المدى القصير، قام "Bourguignon" وزملائه باستعمال نموذج التوازن العام (ISLM) الذي يأخذ بعين الاعتبار السوق النقدي، بحيث قدر مستوى الناتج المحلي الخام (PIB) في نهاية السنة الثانية و الثالثة من عملية التخفيض بـ 4.8%". (Bernardin, 1997).

- النتائج المتحصل عنها من تخفيض فرنك الاتحاد المالي الإفريقي في جانفي من سنة 1994م في إطار عملية التصحيح الهيكلي للاختلال الاقتصادي، والتي أدت إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي للمنطقة عام 1994م بمعدل متوسط قدر بـ 1.5%، وهو يزيد قليلاً على الهدف الأصلي. ولكنه مؤشر لتغير جوهري مقارنة بالتراجع السنوي بنحو 1% خلال الفترة 90-1993م، وكانت استجابة الناتج المحلي من خلال تحقيق قيم مضافة موجبة في الإنتاج خاصة في قطاعات سلع التصدير نظراً لانخفاض أسعارها كالصناعات الزراعية وقطاع النسيج. كما عرفت نشاط في هيكل الإستهلاك السلع المحلية مثل المحاصيل الغذائية والخضروات والماشية". (كليمان، 1995).

- النتائج المتحصل عليها من الدراسة التي أقامها "Innwon Park" على منظمة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)⁽⁵⁾ سنة 2003م، وذلك في إطار تخفيض سعر الصرف

لعملاتها مقابل الدولار جراء الأزمة المالية الآسيوية ما بين 1997-1998م، والتي من نتائجه إرتفاع مستوى الناتج المحلي الخام في هذه الأخيرة. (Innwon Park , 2003).

- كما أثبتت الدراسة القياسية التي قامت بها الجريدة الدولية للبحوث المالية والاقتصادية سنة 2008 م لأثر تخفيض سعر الصرف على مستوى الإنتاج والنمو لحالة منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية الأوروبية (OCDE) لسلسلة زمنية ما بين (1980 - 2005م)، أنه على المدى الطويل يكون لعملية تخفيض العملة أثر سلبي بالنسبة لنمو الإنتاج خاصة في الدول التالية : النمسا، المجر، بولونيا، برتغال، سويسرا و تركيا. في حين ساد الأثر الإيجابي بين المتغيرين في ثلاثة دول أخرى هي: فنلندا، ألمانيا، السويد. بينما على المدى القصير أفصحت عملية التخفيض على أثر سلبي بالنسبة لنمو الإنتاج في فنلندا، ألمانيا وتركيا في حين كان له أثر إيجابي على النمو في المجر و سويسرا. (Huseyin.al, 2008).

3-4-1. العامل السعري " Effet-prix " كأثر التخفيض على المستوى العام للأسعار:

إن قيام البنك المركزي بعملية تخفيض سعر صرف العملة يكون له انعكاسا مباشرا على المستوى العام الأسعار، حيث تصبح أسعار الصادرات الوطنية أقل مما كانت عليه قبل التخفيض، في حين ترتفع أسعار الواردات.

مثال: إذا كان سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار كمايلي :

- قبل التخفيض: 1 دولار = 85 دج .

- بعد التخفيض: 1 دولار = 100 دج .

وليكن سعر سلعة وطنية 300دج، فيمكن أن نقيم هذا السعر بالدولار ليصبح:

- قبل التخفيض: $85 / 300 = 3.52$ دولار.

- بعد التخفيض: $100 / 300 = 3$ دولار.

من جهة ثانية، نفترض سعر سلعة أجنبية 400 دولار، فإن هذا السعر مقوما بالعملة الوطنية يصبح:

- قبل التخفيض: $85 \times 400 = 34.000$ دج .

- بعد التخفيض: $100 \times 400 = 40.000$ دج .

وهكذا يتضح لنا جليا أن أسعار الصادرات الوطنية تنخفض مقومة بالعملة الأجنبية بعد عملية التخفيض، في حين ترتفع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية حيث انتقلت كما رأينا من 34.000 دج إلى 40.000 دج. (A.Dennouni, 1998)

ويتضح أن انخفاض سعر الصرف يؤدي لزيادة مستوى الأسعار وذلك للأسباب التالية :

❖ ضعف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية وخاصة إذا كانت السياسة الاقتصادية غير واضحة المعالم يسودها عدم الإستقرار في القرارات، وبالتالي خلق عدم اليقين و الثقة وعندها إما يبادر الأفراد لعدم الميل إلى السيولة في اقتناء السلع المادية أو تزداد سرعة تداول النقود وترتفع الأسعار.

❖ في حالة سيادة السلع الغذائية و الضرورية الجانب الأكبر من حجم الواردات، فإن تخفيض سعر الصرف يرفع نفقات المعيشة، وبالتالي تزداد نفقات الإنتاج نتيجة ارتفاع الأجور ومن ثم ترتفع الأسعار.

إذا كان تخفيض سعر الصرف يزيد مرونة الطلب على الصادرات كما أنه نتيجة لارتفاع الطلب عليها قد تؤدي إلى زيادة أسعارها في حالة عدم مرونة الإنتاج وخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية، أو حتى الصناعية إذا سادت حالة التشغيل الكامل في الإقتصاد القومي أو القريب من الكامل، وإذا كانت زيادة الصادرات ينتج عنها زيادة الدخل الوطني والاستخدام فإن ارتفاع الأسعار يعتبر نتيجة مؤكدة إلى حد كبير بسبب ارتفاع الأجور ونفقات الإنتاج وفقدان عناصر الإنتاج المطلوبة. (محمد الناشر، 1977)

لا يمكن ربط تطور معدل الكتلة النقدية كمصدر أساسي للتضخم، كما يعتبر تخفيض سعر صرف العملة كنتيجة للحيلولة دون إرتفاع التضخم، إلا أنه يمكن أن يكون مصدرا لإرتفاع الأسعار وذلك لأسباب عديدة كما توضح التجارب الآتية: دراسة (Akhtar Hossain,2005) حيث أجريت في هذا الإطار دراسة قياسية لأثر التخفيض على معدل التضخم لسلسلة زمنية خاصة بدولة أندونيسيا ما بين 1954-2002م، وأثبتت النتائج الدراسة القياسية أن العلاقة الثنائية بين التضخم و تخفيض العملة ضعيفة، وأن تخفيض العملة ليس مصدر أساسي للتضخم في أندوسيا بل نتيجة إرتفاع في معدل الكتلة النقدية.

دراسة (J.Gali & T. Monacelli , 2005) حيث قام الباحثان بتحليل ديناميكي للآثار الاقتصادية الكلية لسياسة نقدية مثلى تستخدم نموذج كالفو للأسعار اللزجة (the Calvo Sticky price model) في تحليل أثر تخفيض سعر الصرف على نموذج مبسط لاقتصاد مفتوح بغرض استهداف التضخم المحلي ومؤشر أسعار الاستهلاك وصولا لتفعيل الناتج المحلي بالاعتماد على قاعدة تايلور.

1-4-4 . أثر التخفيض على مستوى التشغيل: من العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة والتي تم صياغتها في منحني فيليبس كما سبق الإشارة إليه في الفصل الأول، وهو تحكيم صعب في إطار أهداف السياسة النقدية، حيث يمكننا الارتكاز عليه في تفسير علاقة التخفيض بمعدل البطالة مرورا بمعدل التضخم. وذلك أن هذه العلاقة ثابتة على المدى الطويل في إطار النظرية الكينزية للطلب متراكم- عرض متراكم، الذي يحقق أكبر مستوى من تشغيل الموارد الإنتاجية في حين يرى أصحاب المدرسة النقدية أن هذه العلاقة ثابتة على المدى القصير فقط وذلك مع ثبات العوامل الأخرى لقيام هذه العلاقة، وهذا انطلاقا من شروط نجاح عملية تخفيض سعر الصرف مع العلم أن زيادة حجم الصادرات كنتيجة لعملية التخفيض طبقا لأثر العامل السعري " Effet prix "، هذا يؤدي إلى الرفع من

عوامل الإنتاج، التي من بينها اليد العاملة نظرا لإرتفاع مرونة الطلب على السلع المحلية وهذا ما يمكن تقبله كعامل لامتناهات البطالة على المدى القصير.

وهذا ما أثبتته للدراسة التي قام بها كل من "Obstfeld و Krugman" سنة 2003م، من خلال التجربة المصرية في تخفيض قيمة الجنيه المصري و أثره على ميزان المدفوعات كمصدر لرفع إحتياطات الصرف من العملة الصعبة، حيث لوحظ أثر توسعي للتخفيض على الطلب الكلي من خلال ارتفاع الصادرات والطلب على السلع المحلية بعد انخفاض أسعارها، وهذا ما أدى إلى رفع وتيرة الانتاج من طرف الوحدات الاقتصادية، السبب الذي أدى زيادة إستخدام عوامل الانتاج في قطاع التصدير والصناعات الصغيرة والمتوسطة، مما جعل إستغلال اليد العاملة العاطلة وتخفيض معدل البطالة في مصر خلال تلك الفترة (Hala,2008).

1-5. نتائج دراسة قياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على المربع السحري:

- دراسة السببية 'Causalité':

يعتبر توضيح العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية أمرا بالغ الأهمية، يسمح هذا الأخير بفهم وتفسير معمقين للظواهر الاقتصادية، أما عمليا يعد ضروريا بهدف صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية. في حين نجد أن معرفة السببية جد مهم أيضا من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

- التعريف بمتغيرات الدراسة واختبار السببية:

يمكن إسقاط هذه الدراسة على حالة الجزائر حيث نكتفي باستعمال اختبار السببية ونماذج تصحيح الخطأ، وبذلك نقوم بتصنيف المتغيرات ضمن قسمين كالآتي:

أولا: المتغيرات المستقلة:

لقد تم حصر المتغيرات المستقلة في متغيرة سعر الصرف كمؤشر يستخدم في إطار السياسة النقدية، وذلك من خلال عملية التخفيض.

ثانياً: المتغيرات التابعة:

نحن بصدد دراسة متغيرات المربع السحري والتي تمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتتمثل في:

- الرصيد الخارجي لميزان المدفوعات: ركزنا على دراسة الميزان التجاري كونه مؤشر هام لتوازن هذا الأخير، دون إهمال تأثير العناصر الأخرى في التحليل الاقتصادي.

- مؤشر المستوى العام للأسعار (IPC): لأنه معيار أساسي لقياس معدل التضخم.

- معدل البطالة أو مستوى التشغيل.

- الناتج المحلي الخام: كمؤشر لنمو الدخل الوطني وتطور الجهاز الإنتاجي المحلي.

حيث تم ترميز متغيرات الدراسة كما يلي:

◆ TCR: سعر الصرف الاسمي.

◆ BC: رصيد الميزان التجاري.

◆ TCH: معدل البطالة.

◆ PIB: الناتج المحلي الخام (معدل النمو).

استعنا ببرنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية "Eviews 3.1" في معالجة المتغيرات واختبارها وكذا في تقدير النماذج.

التعليق	العلاقة بين متغيرات الدراسة		اختبار المعنوية الإجمالية للمعامل				اختيارات السببية بين متغيرات الدراسة				البيان
	إرتباط الأخطاء DW _c	معامل التحديد R ²	قيمة مؤشر الحسوية F _c	قيمة مؤشر F _T الجدولية F _T	مستوى الخطر (α)	قيمة مؤشر الحسوية F _c	قيمة مؤشر الجدولية F _T	مستوى الخطر (α)	قيمة مؤشر الحسوية F _c	قيمة مؤشر الجدولية F _T	
ليس هناك سببية بين TCR و BC	1.63	0.5791	9.80	3.66	1%	0.14 0.39	1.38	25%	BC= a+b.TCR	السببية بين TCR و BC	
PIB يسبب TCR TCR يسبب PIB	2.24	0.2072	4.05	2.88	5%	0.08 2.71	1.38	25%	PIB= a+b.TCR	السببية بين TCR و PIB	
IPC يسبب TCR TCR يسبب IPC	2.33	0.3785	11.05	5.34	1%	2.75 6.15	1.38 4.21	25% 5%	IPC= a+b.TCR	السببية بين TCR و IPC	
TCH يسبب TCR TCR لا يسبب TCH	1.78	0.3163	2.96	2.39	10%	28.506 0.747	6.61 1.69	25% 5%	TCH= a+b.TCR	السببية بين TCR و TCH	
النتائج القياسية المقدرة بعد تصحيح الأخطاء لشرح العلاقة السببية بين المتغيرات											
$IP\hat{C} = 15,92 + 0,028 \cdot TCR_t + 0,007 \cdot TCR_{t-1}^2$											
$\hat{B}C = 394897 - 0,9346 \cdot TCR_{(t-1)}^3 + 4,62 \cdot (TCR_{(t-1)}^3)^2 - 0,486 \cdot (TCR_{(t-1)} \cdot TCR_{(t-2)}^3) - 50622,56 \cdot TCR_{(t-2)} + 2130,53 \cdot TCR_{(t-2)}^2$											
○											
$PIB = 73,18 - 1,84 \cdot TCR^4 + 0,276 \cdot TCR^2 - 0,13,74 \cdot TCR$											
$T\hat{C}H = 0,754 + 0,000159 \cdot TCR^2 - 0,02570 \cdot TCR + 0,90 \cdot TCR_{(t-1)} - 0,46 \cdot TCR_{(t-2)}$											
<p>نتائج الدراسة القياسية باستعمال برنامج Eviews 3.1 لأثر تخفيض الدينار الجزائري على متغيرات المريم السعري ما بين 1970 - 2006</p> <p>المصدر: زاوي الحبيب، "سعر الصرف كوسيلة للسياسة النقدية - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2006"، مذاكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي لياس سبتي بلمعاس 2008، ص 213-184.</p>											

1* العلاقة بين المستوى العام للأسعار و سعر الصرف. 2* العلاقة بين رصيد الميزان التجاري و سعر الصرف.

3* العلاقة بين الناتج المحلي الخام و سعر الصرف. 4* العلاقة بين معدل البطالة و سعر الصرف.

الجدول السابق هو ملخص لدراستنا وكل ما حاولنا التوصل إليه من علاقات سببية متفاوتة النسب في المدى الطويل بالاستناد على ما توفر لدينا من إحصائيات لدى البنك الدولي بين تقلبات سعر الصرف و متغيرات المربع السحري (المستوى العام للأسعار، مستوى التشغيل، معدل النمو، التوازن الخارجي لميزان المدفوعات) من جهة، وهذه المتغيرات فيما بينها من جهة أخرى، وبالاعتماد على برنامج تحليل السلاسل الزمنية قمنا بتقدير نماذج قياسية تشرح العلاقة بين سعر الصرف و الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالنسبة للجزائر ما بين (70-2006م) مركزين على فترات تخفيض الدينار الجزائري. و التي استخلصنا منها مايلي:

◆ وجود علاقة طويلة المدى بين تقلبات سعر الصرف و معدل التضخم، و أن سعر الصرف يؤثر على المستوى العام للأسعار بنسبة 37,85% حسب النموذج المقدر*1.

◆ لا يوجد علاقة سببية بين سعر الصرف و معدل البطالة. و أن سعر الصرف يؤثر على مستوى التشغيل بنسبة 31,63% حسب النموذج المقدر*4.

◆ عدم وجود سببية بين سعر الصرف و تطور الميزان التجاري كون هذا الأخير مرتبط بتطور أسعار البترول، و أن سعر الصرف يؤثر على تطور الميزان التجاري بنسبة 57,91% حسب النموذج المقدر*2.

◆ لا يمكن لسعر الصرف أن يؤثر في معدل النمو ، وذلك أن معدل النمو مرتبط كذلك بأسعار البترول وبالتالي في حالة ارتفاعه يزيد الطلب على العملة الوطنية. و أن سعر الصرف يؤثر على معدل النمو بنسبة 20,72% حسب النموذج المقدر*3.

خاتمة وتوصيات:

يعتبر المربع السحري مفهوما بعيد المنال بالنسبة للسلطات النقدية في الجزائر، في وقت أصبح الاقتصاد الجزائري يتلقى الضربات تلوى الأخرى بانهيار الأسواق

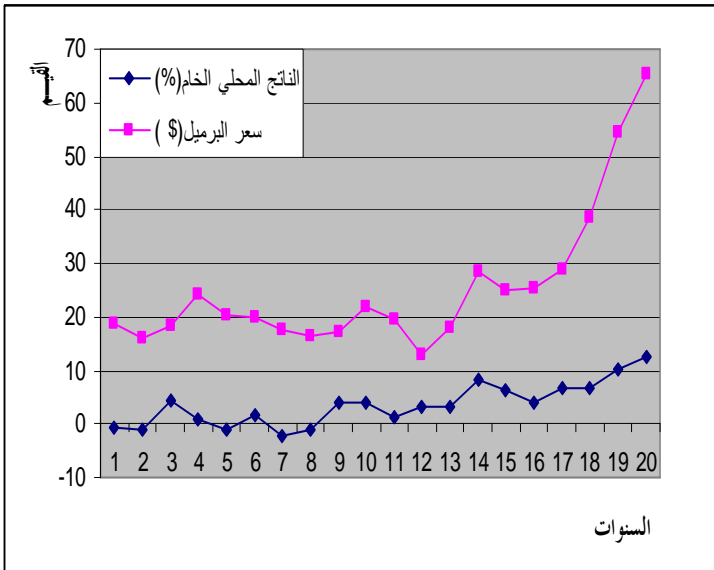
الخارجية للعمليات، وهذا لضعف هيكله و تركيبته التي تعاني الاختلالات الهيكلية مما انعكس على قيمة العملة الوطنية الخارجية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، كما تميز الاقتصاد الجزائري بعدم المرونة في الإنتاج والتصدير والاستيراد من خلال اعتماده على تصدير منتج واحد، وانخفاض وتذبذب أسعار النفط العالمية، إضافة إلى السوق الموازية التي أنهكت خزينة الدولة وساهمت في تدهور قيمة الدينار، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء للهيئات الدولية لمحاولة تكييف اقتصادها مع الواقع الدولي الجديد مما أدى إلى تغيير بعض أنماط التسيير والإنتاج والتخفيف من الارتباط الكبير للاقتصاد بأسعار النفط العالمية التي تتحدد خارج دائرة البلد، ولقد حاولت الجزائر خلال الإصلاحات التي قامت بها الوصول إلى الاستقرار النسبي لسعر الصرف، حيث مست هذه الإصلاحات عمليات تخفيض قيمة الدينار الجزائري، غير أن هذا الأخير تعرض لحالات تخفيض قيمته "dévaluation" ولم يحدث له تبخس "dépreciation" وهو الشيء الذي تفسره لغة الأرقام مما جعل الجزائر تدور في حلقة مفرغة لتخفيض سعر الصرف.

ومن أجل تفعيل عملية تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في بلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية، انطلقا من دراستنا نحاول اقتراح التوصيات التالية:

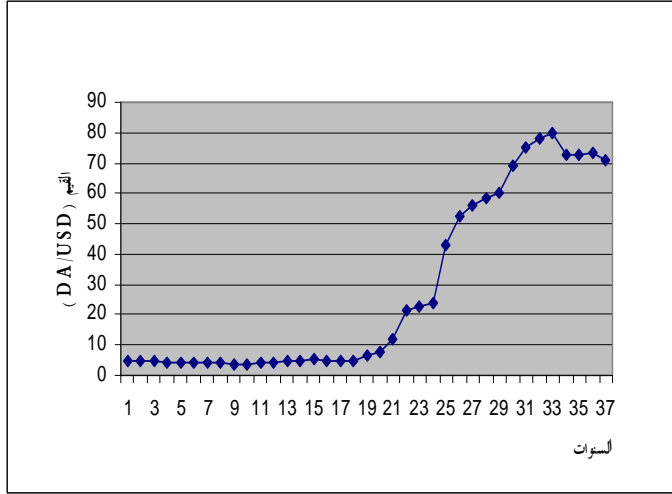
- ◆ تشجيع الإستثمار في قطاع التصدير خارج المحروقات .
- ◆ الاهتمام بقطاع التشغيل بوضع إستراتيجية واضحة المعالم مدعمة بتسهيلات مالية من القطاع البنكي خاصة في ميدان الزراعة و الصناعة.
- ◆ محاولة التحكم في المعلومة الاقتصادية من خلال بناء قاعدة بيانات صحيحة في جميع الميادين لتسهيل مواجهة التحديات المستقبلية .
- ◆ الاهتمام بالرأس المال البشري في جميع القطاعات المنتجة .
- ◆ التخفيض من الاستيراد الاستهلاكي لتجنب ميزانية الدولة أعباء تغيرات الأسعار في الأسواق الدولية

- ◆ الرفع من مصداقية البنك المركزي كسلطة نقدية من أجل ضمان فعالية أحسن للسياسة النقدية، وذلك تماشيا مع الواقع الاقتصادي المعاش.
 - ◆ محاولة التنويع (diversification) في سلة العملات من الاحتياطي من العملة الصعبة تفاديا لأزمات النقد الدولية .
 - ◆ ضرورة استخدام المشتقات المالية للصرف في صفقات التصدير و الاستيراد كوسيلة للتحوط من تقلبات سعر الصرف .
 - ◆ محاربة السوق الموازية للصرف كعامل لتدهور قيمة الدينار الجزائري، وذلك من أجل الرفع من ثقة المستثمر و المستهلك اتجاه العملة الوطنية.
- ملحق بيثل تطور معطيات الدراسة:

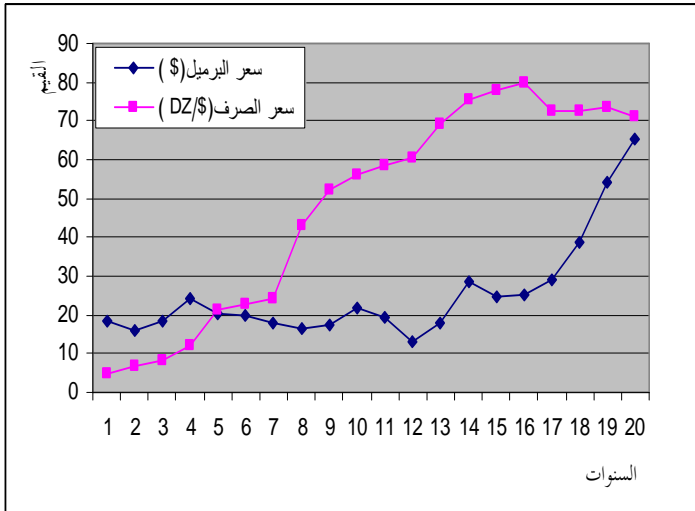
الشكل رقم (2): تطور الناتج المحلي الخام وأسعار البترول (1987-2006م)



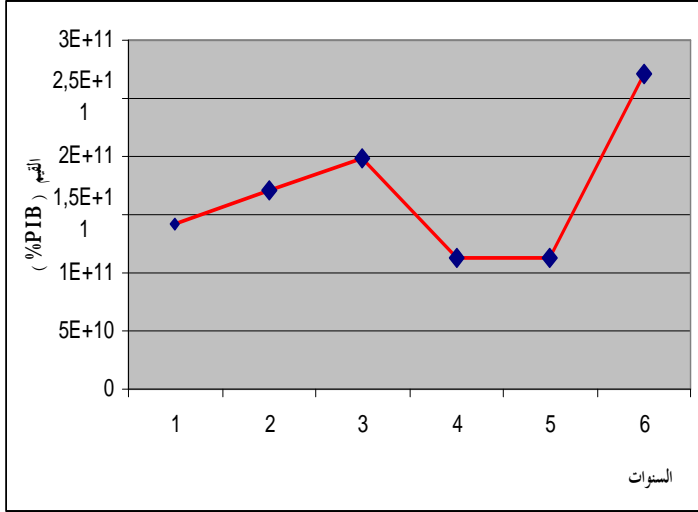
الشكل رقم (1): تطور تسعيرة الدينار مقابل الدولار (70-2006م)



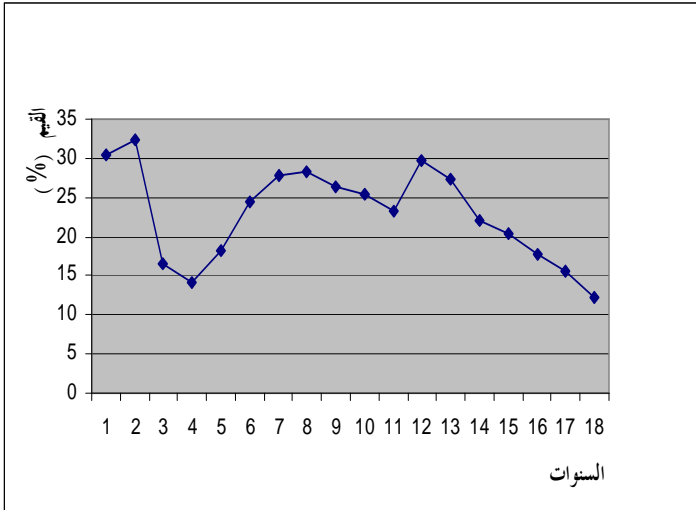
الشكل رقم(4): تطور سعر صرف الدينار وسعر البترول (87-2006م).



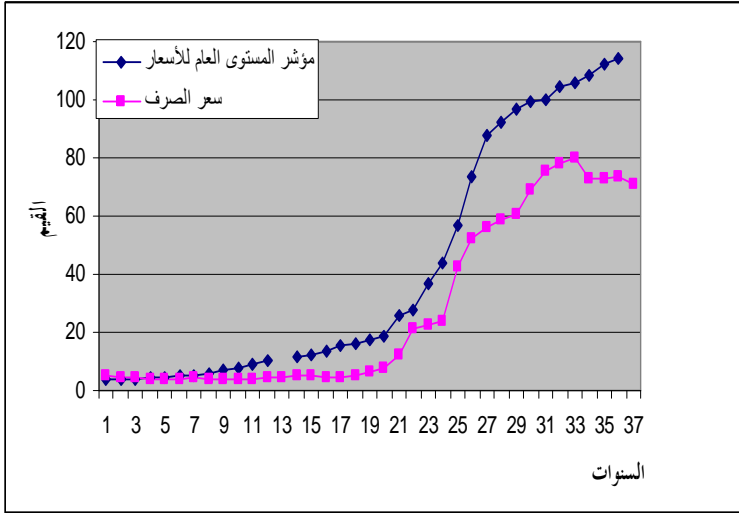
الشكل رقم (3): تطور الرصيد التجاري (% PIB) ما بين 2006-87م



الشكل رقم (6): تطور معدل البطالة في الجزائر (2006-89م)



الشكل رقم (5): تطور مؤشر المستوى العام للأسعار وسعر الصرف (70-2006م)



المراجع:

للتفصيل أنظر :

- أوموتوند إ.ج. جونسون، "مجلة التمويل والتنمية"، مقال بعنوان: "تخفيض سعر العملة والواردات"، المجلد 24 العدد 2 جويلية 1987م، ص 18-19.
- أوموتوند إ.ج. جونسون، "مجلة التمويل والتنمية"، مقال بعنوان: "تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات"، المجلد 24 العدد 1 جويلية 1987م، ص 23-25.
- جان أ. ب. كليمان، "مجلة النمو والتنمية"، مقال بعنوان: "تأثير تخفيض فرنك الاتحاد المالي الأفريقي"، المجلد 32 العدد 2، جويلية 1995م، ص 26.
- زاوي الحبيب، "سعر الصرف كوسيلة للسياسة النقدية - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2006"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي ليايس سيدي بلعباس 2007-2008م.

- غازي عبد الرزاق، "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية"، دار وائل للنشر، عمان، سنة 2001م، ص 136.

- صفوت عبد السلام عوض الله، "سعر الصرف وأثره على علاج إحتلال ميزان المدفوعات"، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2000م. ص 33.

- ضياء مجيد الموسوي، "الإقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2002م، ص 173.

- محمد الناشر، "التجارة الداخلية و الخارجية"، منشورات جامعة سعد دحلب البليدة، سنة 1977م. ص 249 - 251.

- نشأت نبيل محمد الوكيل، "التوازن النقدي ومعدل الصرف"، دار الكتب المصرية 2006 م، ص 17 - 20.

- وسام ملاك، "الظواهر النقدية على المستوى الدولي"، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2001 م، ص 94.

- A.Dennouni, Revue périodique cahiers du CREAD, n°01, janvier 1998; P: 115

- Bernardin Akitoby, "Régidité nominale, dévaluation et équilibre général intertemporel", Cahier 0897, Centre de recherche et développement en économique (C.R.D.E.) et Département de sciences économiques, Université de Montréal - Juin 1997.

- Charpentier, A, "Cours des séries temporelles, théories et application", volume2, poly. Université paris daufine, 2004. p:14

- Jordi Gali, Tommaso Monacelli, « Monetary policy and exchange rate volatility in a small open economy », *Review of Economic Studies* (2005) 72, PP : 707-734.

- Hala El-Ramly, "The Effect of Devaluation on Output in the Egyptian Economy: A Vector Autoregression Analysis", EuroJournals Publishing, Inc, 2008. P: 83.

Site web : <http://www.eurojournals.com/finance.htm>

- Huseyin Kalyoncu.al,"International Research Journal of Finance and Economics",Article titrer:"Currency Devaluation and Output Growth: An Empirical Evidence from Oecd Countries" , EuroJournals Publishing, 2008,site Web. <http://www.eurojournals.com/finance.htm>

- Hossain Akhtar , " The granger-causality between money growth, inflation, currency devaluation and economic growth in indonesia: 1954-2002", *International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies* , Australia 2005 , PP : 84-86.

- I.Longatte, P.Vanhove, "Economie Générale",Edition Dunod ,Paris 2001 PP: 195-196.

- Innwon Park, "Trade Liberalization and Long-run Economic Growth – A CGE Model Analysis of AFTA",Graduate School of International Studies, Korea University, 2003,PP:20-21.

- Lardic.s, Migivon.v,"économétrie des series temporelles macro économiques et financières", Paris, economica, 2002, p: 83.

- Sylvie COSTE , "Analyse de l'efficacité de la dévaluation du F.CFA en Côte-d'ivoire", Centre d'étude d'afrique noire IEP de Bordeaux ,N° 63 - 1999.P: 5

الهوامش:

(1) .. "arré Magique" هو تعبير جاء به "N.Kaldor" (1908-1986) : حائز على جائزة نوبل 1971م، يقصد به الأهداف الأربعة النهائية للسياسة الاقتصادية.

(2) التخفيض في إطار قاعدة الذهب كان يتم عن طريق إنقاص محتوى العملة (الوزن) من الذهب، كما كانت الأهداف تختلف عن الأهداف الحالية لسياسة تخفيض العملة.

(3). TCER : taux de change effectif réel .

(4) يرجع الفضل في إرساء الدعائم الأولى لمنهج الاستيعاب لكتابات "Meade" 1951م عن ميزان المدفوعات، بينما ينسب فضل استخدام هذا المصطلح لأول مرة إلى "Alexandre Sidney" 1952م.

(5) ASEAN : the Association of Southeast Asian Nations.